

تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المُستدامة
(دراسة استطلاعية لعينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد)

الأستاذ الدكتور سعدون حمود جثير

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد

المدرس الدكتور رائد فاضل جميل الشبخلي

تدريسي ومستشار بكلية الإسراء الجامعة سابقاً

المستخلص:

تعد اقتصاديات المعرفة النتيجة الحتمية الفاعلة للتراكم المعرفي المكتسب لعمليات توظيف فاعلة على صعيد تكنولوجيا الاتصالات أو ثورة المعلومات، سواء كان للمنظمة أو الجماعات أو الافراد، وتمتاز هذه الاقتصاديات بالتعميم والانتشار للمنافع الناجمة من استعمالها، ونتيجة لذلك كانت هذه الاقتصاديات المنطلق الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر انه ومنذ تسعينيات القرن الماضي تغيرت النظرة إلى مفاهيم التنمية وظهرت بشكل واضح وجلي مفاهيم التنمية المستدامة ابتداءً من قمة ريودي جانيرو بالبرازيل، إذ ظهر فيه مفهوم الأبعاد البيئية وكيفية مساهمته ودخوله في عمليات التنمية وعلى وفق التحول نحو الاستدامة، وقد كان التأكيد في القمة أعلاه على عوامل التنمية الإنسانية، وأصبحت عالمياً محط أنظار المجتمع العالمي عام ١٩٩٥ من خلال عدم إحقاق أي أذى بالأجيال القادمة والناجمة عن استنزاف الموارد الطبيعية أو مصادر وعوامل التلوث البيئي نتيجة عوامل عدة قد تكون (سياسية، الحروب، اقتصادية، اجتماعية).

فضلاً عن ان التقنية في اقتصاديات المعرفة تمثل القاعدة الأساس لتحقيق تنمية مستدامة فريدة من نوعها وتطور منشود، وهذا يتطلب من المجتمع بأجمعه تضافر الجهود ومؤسسات المجتمع العلمية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما أن لثورة المعلومات الدور الأكبر في مضاعفة المعرفة الإنسانية وتراكمها وإسقاط حواجز الزمان والمكان والتدفق الفوري للمعلومات بأشكالها المختلفة والتي أعطت الضوء الأخضر للتحول في الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساساً على اقتصاد المعرفة العالمية، ولذا تعد قدرة أي دولة تتجسد في رصيدها المعرفي، إذ تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية لأي دولة تعادل ثمانون بالمائة، مع العرض أن المعرفة تنجز القدر الأكبر من عمليات القيمة المضافة، ومن الملاحظ أن اقتصاديات المعرفة أو الانتقال أو التغييرات المستمرة لهو يمثل المنطلق وليس الاستثناء للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتتميز اقتصاديات المعرفة بكونها عابرة للقارات والثقافات وتختصر الأزمنة والأمكنة وتعتمد على الآفاق غير الشخصية وتعتمد على البنية المعرفية الأفقية الرأسية، مع اعتمادها على التعلم المستمر فضلاً عن ظهور فجوات عدة منها الفجوة الرقمية الناجمة عن عمليات الموائمة بين العقول البشرية والرقمية والتي ربما تتطور إلى الفجوة الكمية، وصاحبها ما يسمى بظهور نظرية الفوضى أو علم المفاجأة، ويهدف هذا البحث الموسوم بعنوان (تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة) إلى التعرف على دور عمليات المعرفة المتمثلة ب(الاستقطاب، توليد المعرفة، الاستدامة، المشاركة بالمعرفة وتطبيق المعرفة) والتي تمثل المتغير المستقل، وبين تأثيرها في التنمية المستدامة والمتمثلة في عواملها الداخلية الفرعية)

ويتكون البحث من مباحث عدة تتناول (المفهوم لاقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة منظورها الفلسفي، ومتغيراتها الفرعية والترابط بين متغيرات البحث ومن ثم الجانب العملي للبحث وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات).

وقد تم وضع فرضيتين رئيسيتين لما بين متغيرات البحث فضلاً عن استخدام عدد من الوسائل الإحصائية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين متغيرات البحث، والتوصل لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تعزز من دور وتأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة. أما الكلمات الافتتاحية فهي (اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة) (Knowledge Economies and sustainable Development).

Abstract

The knowledge Economies was the real result for knowledge accumulation for the active processes of the communication Technology or information revolution for the organizations, Groups, individuals.

These Economies were famous of spreading and whole that was the chief cause for achieving sustainable development, from the other hand the period of 1990s was witnessed changing the view according the concept above from the summit of Brazil which concentrated on environmental dimensions and Humanitarian development.

Also the concept of knowledge Economies represents the chief base for the sustainable development, this point requires collecting many efforts to achieve the Goals of development.

At the same time the information revolution played vital role in doubling the Human know. and dropping the time and place borders and ensure the immediate flow for the information, which gave the green light to transfer from the traditional economics into Global economics to achieve the added value. Also the appearance of Numeric Gaps which appeared by the harmony between humans minds and numeric minds.

Therefore this research try to know the impact of knowledge Economies on the principles of sustainable development. The (opening words are knowledge economies and sustainable development).

المقدمة:

يمتاز الإنسان بشكل عام بامتلاكه وعاءً معرفياً واسعاً وذلك لأهداف عدّة منها اشباع حاجاته المتعددة والتي وصفها ماسلو بـ(الحاجات الفيزيولوجية، حاجات الأمن، الحاجات الاجتماعية، حاجات المكانة، وحاجات إدراك الذات) والمتمثلة بنتاجاته الفكرية والعقلية والنمطية السلوكية في التعامل مع عالمه الخارجي والداخلي وفهم البيئة التي يسكن فيها ويمارس نشاطاته فيها لاكتساب مزايا معرفية عدّة ومهارات وخبرات وعمليات التأقلم مع ظروفه الخاصة والعامة التي تواجهه.

ولذا كان من الطبيعي أن ترتبط حياته بتطور انظمة المعرفة والعلوم وبما يسمح له بمحاكاة تطور أنماط الحياة ومسالكها وتعقيدها، وعلى هذا الأساس، فقد ذكر كلا من العالمين (Shumpeter, Romer) أهمية تأثيرات المعرفة الانسانية في صياغة التقدم المعرفي من أوسع أبوابه وبناء تاريخ الأمم نظراً لأن المعرفة هي العصب الذي يغذي الحياة البشرية.

كما أن اقتصاد المعرفة يعد النتيجة الحتمية المترتبة على التراكم المعرفي المكتسب من عمليات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف اشكالها سواء على مستوى الأفراد، الجماعات، المنظمات أو الدول جميعاً، إضافة إلى أن المعرفة قد وهبت بمختلف اقتصادياتها الاهتمام بالتنمية المستدامة ومبادئها إلى جانب الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وذلك انطلاقاً من أهمية التنمية المستدامة في زيادة قيمة وتنظيم الحياة البشرية لدى مختلف البشر والمنظمات والدول.

ولذا فإن هذا البحث الموسوم بعنوان (تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة) يسعى لمعرفة دور وتأثير اقتصاديات المعرفة والمتمثلة بمؤشراتها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الواقع فإن هذا البحث يتكون من

مباحث عدة تتناول في حيوياتها (نظرة فلسفية لمتغيرات البحث الرئيسة ومؤشرات كل منها، وتأثيراتها، والجانب العملي للبحث، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات)

منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

لما كانت الرؤى الفلسفية التي تناولت تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة هي مختلفة ومتداخلة من حيث تأثير مؤشرات اقتصاديات المعرفة في مبادئ التنمية المستدامة، لذا فإن هذا البحث يسعى لمعرفة التأثير لاقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة، وبالإمكان طرح التساؤلات الآتية التي تشكل مشكلة البحث وهي كما يأتي:

1. ما هي طبيعة العلاقة ما بين اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة؟
2. ما هي تأثيرات مؤشرات اقتصاديات المعرفة في خلق وتكوين تنمية مستدامة شاملة واستراتيجية؟
3. كيف يمكن تعزيز العلاقة ما بين اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة؟
4. ماهي التحديات التي تواجه العلاقة ما بين اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة

2. أهمية البحث:

شهد العالم توجهاً شاملاً نحو مفهوم اقتصاديات المعرفة ونحو التنمية المستدامة سواء كان على مستوى الدولة أو الجماعات أو الأفراد والتي اتسمت بالشمولية للمنافع الناجمة عن تطبيق واستخدام اقتصاديات المعرفة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما بعد فترة التسعينيات بالنسبة لاقتصاديات المعرفة ومنذ فترة ما بعد الألفين بالنسبة للتنمية المستدامة، لذا تتجلى أهمية البحث في معرفة تأثيرات مؤشرات اقتصاديات المعرفة في كيفية تحقيق التنمية المستدامة.

3. أهداف البحث:

وتتجسد أهداف البحث بالآتي:

- أ. مواكبة التطورات العلمية المتعلقة بمفهوم متغيرات البحث.
- ب. عرض النتائج العملية بشيء من الفلسفة الفكرية عن متغيرات البحث الرئيسة والفرعية.
- ج. محاولة تقديم اجابات موضوعية للتساؤلات المقدمة في مشكلة البحث.
- د. تحليل عملي لتأثير اقتصاديات المعرفة ومتغيراتها في التنمية المستدامة.

4. فرضية البحث:

وتتضمن الفرضية الرئيسة وهي:

(تؤثر اقتصاديات المعرفة تأثيراً إيجابياً في تحقيق التنمية المستدامة)، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية وهي:

- أ. يؤثر الأداء التنظيمي تأثيراً إيجابياً في مبادئ التنمية المستدامة.
- ب. يؤثر الإبداع تأثيراً إيجابياً في مبادئ التنمية المستدامة.

- ج. تؤثر إدارة الموارد البشرية تأثيراً إيجابياً في التنمية المستدامة.
د. تؤثر تكنولوجيا المعلومات تأثيراً إيجابياً في التنمية المستدامة.

٥. الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تمثلت الحدود المكانية للبحث من خلال عينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد والتي تم اختيارها بشكل عشوائي، أما الأبعاد الزمانية للبحث فقد تم البدء بالبحث في مطلع شهر كانون الأول عام ٢٠١٨م والانتهاؤه منه في مطلع شهر شباط عام ٢٠١٩م.

٦. المراجع العلمية المستخدمة:

تم استخدام العديد من المراجع العربية والأجنبية من (كتب، مقالات، بحوث).

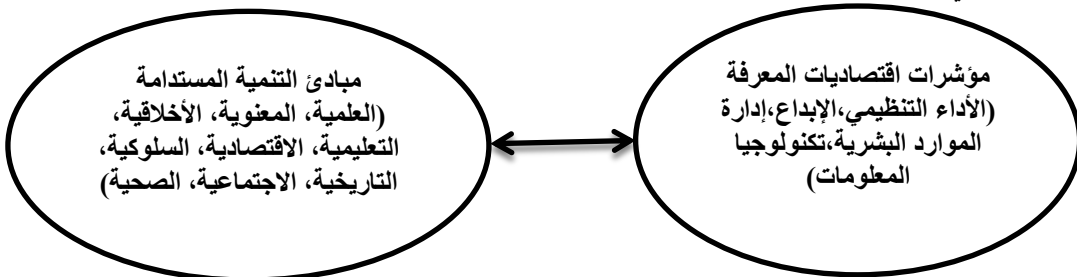
٧. عينة البحث:

تم استخدام العينة العشوائية البسيطة بالنسبة للجانب العملي من البحث، وتم سحب عينة قوامها عشرة موظفين ،
Krejcie, Robert & V., Morgan, & W, Daryle, (1970). Determining Sample size for research activities, Educational and Psychological Measurement.

٨. الخصائص العامة لعينة البحث:

الجنس	ذكر	أنثى
5	5	
الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب
8	1	
المؤهل العلمي	إعدادية	بكالوريوس
2	6	
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	من 10-5 سنوات
0	4	
	من 15-10 سنة	من 20-15 سنة
	3	0
	دكتوراه	ماجستير
	0	0
	أكثر	25 سنة فأكثر
	2	0

٩. المخطط الفرضي للبحث:



١٠. الدراسات السابقة:

1. العطية، منعم دحام. (٢٠١١). اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق-دراسة تحليلية وتقويمية، سعى البحث إلى دراسة العلاقة بين اقتصاديات المعرفة والتنمية البشرية ومؤشراتها في العراق، مع إجراء تحليل إحصائي للوصول إلى نتائج واقعية تعكس العلاقة بين متغيرات البحث الرئيسية.
2. عباس، محسن خضير. (٢٠١٨). دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية البشرية، تناول البحث معرفة تأثير اقتصاديات المعرفة بعدّها أحد روافد التنمية الاقتصادية في عملية تحقيق التنمية المستدامة.
3. حروش، لامية. (٢٠١٥). دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد استعرض البحث أهمية مجتمع المعرفة في احداث نقلة نوعية تضمن له الاندماج في عمليات تحقيق التنمية المستدامة.
4. خورشيد، معتز. (٢٠١٨). اقتصاد المعرفة من أجل التنمية المستدامة، وسعى البحث إلى إيجاد آليات معرفية واضحة من أجل تحقيق عمليات التنمية المستدامة.
5. الرهيمي، سعد خضير. (٢٠١٢). الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتناولت الدراسة الارتباط الوثيق بين التطلعات نحو التنمية العربية الشاملة في تعجيلها مع تناول العناصر المتوقعة لإنجاز مكونات الاقتصاد المعرفي.

المبحث الاول -نظرة فلسفية في اقتصاديات المعرفة:

على خطوات متسارعة ظهر اقتصاد آخر بمفهوم حديث يعتمد على المعرفة الوفيرة وبشكل مغاير للاقتصاد القديم الذي يعتمد على الندرة، ذلك هو اقتصاد المعرفة الذي تعود نشأته إلى القرن العشرين وتحديداً في فترة الخمسينيات من القرن الماضي لاسيما بعد تطور ونمو قطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة والذي سُمي فيما بعد بعصر ما بعد الصناعة. (مروان، ٢٠١٧: ٢)

كما أنه في سنة ١٩٦٩ على يد المستشار في حقل التنظيم الإداري الأمريكي (بيتر دروكر) والذي قام بإجراء دراسات حديثة ساعدته في صياغة الأفكار الأولى لما يسمى باقتصاديات المعرفة ودورها في دعم القطاعات الاقتصادية كافة. (الشمري، ٢٠١١: ٦٩)

وهذا لا يعني أن المعرفة غير موجودة أو مستخدمة في الأنشطة كافة ومنها الاقتصادية وإنما الجديد فيها يتجلى في حجم تأثيرها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للحياة الانسانية كافة بشكلها العام، والتي تجسدت في مجهودات الدول التي اختارت سلم التقدم لردم الفجوة المعرفية. (أبو الشامات، ٢٠١٢: ٥٩)

وأول إشارة للمعرفة كمصطلح كانت من قبل فريدريك هايك سنة ١٩٤٥ تحت عنوان استخدام المعرفة كقوة، وكذلك ما ذكره الفيلسوف الإنكليزي فرنسيس بيكون من أن المعرفة هي القوة أيضاً وقيل أربعمئة سنة، وما قاله الفريد مارشال سنة ١٨٩٠ في كتابه مبادئ الاقتصاد من أن المعرفة هي الأداة الأكثر قوة في الإنتاج، هذا وقد أصبح مصطلح اقتصاديات المعرفة الرافد الجديد على صعيد المعرفة النظرية والعملية الممنهجة والإشارة الواضحة

المحورية لقياس مدى تقدم الدول وأخذها بأسباب الانفتاح العلمي كخاصية لمقومات النجاح الاستراتيجي وتسريع خطط التنمية الشاملة. (علة، ٢٠١٢: ٧)

وتم بناء القطاعات الحديثة اقتصاديا على وفق فكرة المعرفة وعمليات التكامل المعلوماتي والتكنولوجي والاتصالات، وأصبح كلاً من النفط والذهب لا يمتلكان تلك الأهمية التي كانا يتمتعان بها سابقاً في الصناعة التقليدية، وإنما أصبح التوجه نحو برامج المعلوماتية الحديثة والتي تعتمد على عوامل عدة منها الذكاء والإبداع والمعلومات.

وهنا وجب التمييز ما بين اقتصاديات المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة، إذ يشير المفهوم الاول إلى اقتصاديات عمليات المعرفة من حيث تكاليفها المعرفية أو الذهنية وتكاليف البحوث والتطوير أو الاستشارات أو الخبراء)، بينما يشير المفهوم الثاني إلى حجم القطاعات المعرفية والمعلوماتية والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد السلعي أو الخدمي. (فاروق، ٢٠٠٥: ٥)

وقد وردت تعريفات عدة لاقتصاديات المعرفة منها (المعرفة الصريحة التي تتكون من المعلومات وقواعد البيانات والبرامجيات، وغيرها، وكذلك المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد عبر مهاراتهم، خبراتهم، علاقاتهم التفاعلية). (نجم، ٢٠٠٨: ١٨٧)

بينما ذكر (مؤتمن، ٢٠٠٤: ١٢) بأنها (الاقتصاد الذي يتناول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها عبر الاستفادة من خدمة معلوماتية متميزة وتكنولوجيا فريدة).

أو هي (فرع من فروع العلوم الإنسانية يهدف لتحسين رفاهية الأفراد والمنظمات والمجتمع عن طريق دراسة نظم وإنتاج المعلومات وتعزيز المعرفة وإجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم وينتج عنه نماذج نظرية عبر البحث العلمي من جهة وتطوير العملية التقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة من خلال العالم الواقعي من جهة أخرى). (الموصلي، ٢٠٠٦: ١)

وأما (علي وحجازي، ٢٠٠٥: ٦) فقد ذكرا بأن المفهوم يعني (الاقتصاد الذي صاغ لنفسه مفاهيمه وتصورات).

ومن الجدير بالذكر أن الإطار العام لتحديد مفهوم اقتصاديات المعرفة يتداخل مع الإطار العلمي لدراسة مفهوم مجتمع المعرفة، فكل منهما جزء من الآخر، فلا اقتصاد بدون مجتمع، ولا مجتمع بدون اقتصاد، ولذا فإن مجتمع المعرفة هو (ذلك المجتمع الذي يقوم على أساس نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، وفي الاقتصاد والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية، أي التنمية الإنسانية). (برنامج الأمم المتحدة الإنساني، ٢٠٠٣: ٤٠)

أهمية اقتصاديات المعرفة:

يتضح مما سبق ان لاقتصاديات المعرفة أهمية كبيرة يمكن إيجازها بالآتي:

1. تعد اقتصاديات المعرفة مؤشراً مهماً للتطورات الاقتصادية التدريجية التي تشير إلى أهمية المعرفة في عمليات الإنتاج.

2. أسبقية وأفضلية الجانب المعرفي: لكون المعرفة تعد حالياً أفضل موارد الإنتاج، بل هي ركن أساس للتنافس المعتمد على الإبداع.
3. إنتاج ونشر المعرفة.
4. التنفيذ الشامل للمعرفة في أنظمة الإنتاج.
5. يقوم أيضاً على ما مفاده التكامل الرئيس لعمليات المعرفة. (مسعي، ٢٠١٥: ٩٨)

خصائص اقتصاديات المعرفة:

تتصف اقتصاديات المعرفة بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها بالآتي:

1. الأهمية الفريدة للمعرفة: وتكمن في أهمية المعرفة في عمليات الإنتاج، وبخلافه تكون أهميتها مفقودة إذا بقيت في عقول الأفراد.
2. المعرفة الوفيرة: وهي تعمل بشكل معاكس للاقتصاد الكلاسيكي القائم على الندرة.
3. الاتساع في تقديم الخدمات التكنولوجية: وهي تلك الخدمات القائمة على التوسع المعرفي.
4. الاعتماد على التعليم الديناميكي المستمر: نتيجة التسارع في تقديم الخدمات المعتمدة على المهارات والخبرات التكنولوجية لتحسين الكفاءات الفردية،
5. تنامي التنظيمات ذات المرونة: وذلك بهدف زيادة الإنتاج وتقليل خسائر عملياته.
6. الاعتمادية المستمرة على الخبرات والمهارات.
7. اعتماده على الموارد الضخمة.
8. اعتماده على رأس المال الفكري واستثماره.
9. قدراته في التكيف مع متغيرات المجتمع. (عباس، ٢٠١٥: ١٧)
10. ظهور عوامل ساهمت في نموه منها كثافة المعرفة، العولمة، الإبداع التكنولوجي.
11. تغيير النماذج الخطية للإبداع.
12. تسارع شبكات المعرفة، وهي تلك الناتجة عن نشر واستخدام المعرفة، (مسعي، ٢٠١٥: ٩٨)

أما من وجهة نظر (Don Trapscott, 2014) فإن خصائص اقتصاديات المعرفة هي:

1. المعرفة هي عامل الإنتاج الرئيس.
 2. اقتصاديات المعرفة هي الاقتصاد الرقمي.
 3. العامل الافتراضي ودوره في اقتصاديات المعرفة.
- بينما كان (Karlsson et al., 2009) له وجهة نظره الخاصة في موضوع خصائص اقتصاديات المعرفة وكما يأتي:

1. الزيادة المستمرة في استثمار المعرفة مثل إنتاج المعرفة وعمليات التعلم.
2. الطلب الكبير على المعرفة في عمليات البحث والتطوير والإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات.

وبالنسبة إلى وجهة نظر (White et al., 2012) فقد ذكر خصائص اقتصاديات المعرفة بالآتي:

1. الإبداع الانفتاحي.
2. التعليم المستمر.
3. إدارة المعرفة.
4. جاذبية المعرفة.

فضلاً عن ما ذكره (Wallin and Van Krough, 2010) من تأثير عامل التعليم في دعم خصائص اقتصاديات المعرفة عبر الآتي:

1. تحديد المعرفة الإبداعية.
2. اختيار آليات التكامل الإبداعي.
3. خلق آليات الحوكمة الفاعلة.
4. التوازن بين الحوافز والرقابة.

عمليات المعرفة:

إن الاتفاق على كون المعرفة موضوعاً للإدارة يشير بوضوح إلى قبول اسم وفكرة العملية القائم على تشخيص ماهية المعرفة وأهدافها كافة وتوليدها ومن ثم تطبيقها. (بسمان، ٢٠٠٤: ٢١)

وقد أشار (Burk, 1999: 26) إلى أن عمليات إدارة المعرفة تتضمن (الخلق والابتكار، التنظيم، المشاركة، الاستعمال وإعادة الاستعمال). بينما أشار (الياسري وحسين، ٢٠١٣: ٢٤٣) نقلاً عن (Mertines et al., 2001: 24) عن وجود عمليات عدة لإدارة المعرفة وهي (توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة، تطبيق المعرفة)، في حين ذكر (Grosbois, 2002: 16) أن عمليات إدارة المعرفة تتمثل بـ(تحويل، نقل، تخزين، تمثيل المعرفة). (السبعوي، ٢٠١٥: ١٧٢) نقلاً عن: (Nasa KM. Management, 2002: 16)

أما (Janzon, 2003: 46) فقد حدد عمليات المعرفة (تشخيص المعرفة، تحديد أهدافها، توليدها وتخزينها وتطبيقها) ويرى الباحثان أن أغلب كتاب الإدارة قد اتفقوا على أساسيات عمليات المعرفة المتمثلة بـ(توليد المعرفة، تخزينها، توزيعها، تطبيقها) لشموليتها وترتيب تنظيمها وتعاقبها العملياتي. وسيتم إيجاز العمليات أعلاه بشيء من التفصيل وكما يأتي:

1. توليد المعرفة:

أشار (الكبيسي، ٢٠٠٥: ٦٩) أن توليد المعرفة يمكن أن يعبر عن (الاستحواذ على أو خلق، أو اكتشاف، أو امتصاص المعرفة، ويشير إلى قدرة المنظمة في تصنيف المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية ومن خلال عمليات الاختيار والتعيين للأفراد وتوجهات الزبون والتجربة.

2. خزن المعرفة:

ويعني الاحتفاظ، الإدامة، البحث، الوصول، الاسترجاع، مكان الخزن، كما وتشير إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، فالمنظمات تواجه خطراً كبيراً أحياناً نتيجة فقدانها الكثير من المعرفة التي يحملها أفرادها الذين يغادرون لسبب أو لآخر. (العتيبي، ٢٠١٠: ٢)

3. توزيع المعرفة:

وهي العملية التي تساعد المنظمات في إدامة الأنشطة وفي عمليات التخطيط والتطور المنظماتي ودعم الاتصالات المباشرة والمهام الفاعلة. (Kirikova, 1995: 139)

4. تطبيق المعرفة:

وهو من أبرز عمليات المعرفة ويشير إلى الاستعمال وإعادة الاستعمال والتطبيق. (الكبيسي، ٢٠٠٢: ٧٦) وهذه العملية تتضمن خطوات عدة منها (التقييم الاستراتيجي، التدفق، المحاذاة الاستراتيجية، اختيار فريق المعرفة، تقييم تكنولوجيا المعلومات، إدارة تغيير استراتيجية المنظمة، استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، انتشار أنظمة المعرفة، أنظمة المقياس).

مؤشرات اقتصاديات المعرفة:

تعد المعرفة ومكونات الاقتصاد المعرفي الأخرى من الموارد غير الملموسة، وأصبح من الصعب قياسها، وقد طور البنك الدولي مؤشرات لقياس اقتصاديات المعرفة لقياس فاعليتها وكفاءتها، ويتكون من المؤشرات الآتية: (الأداء المنظمي، الإبداع، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات). (الشمراوي والحدراوي، ٢٠١٥: ١٩٥) وفيما يلي شرح موجز لكل مؤشر:

1. **الأداء المنظمي:** أشار (Daft, 1988: 120) بأن هذا المصطلح يعني (قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة) بشكل فاعل وكفوء، لتحديد نقاط القوة والضعف ومعالجة المعوقات.

2. **الإبداع:** وهو تفاعل لعدة عوامل عقلية واجتماعية وبيئية وشخصية، وينتج هذا التفاعل بحلول جديدة تم ابتكارها للمواقف العملية أو النظرية في أي من المجالات العلمية أو الحياتية، وما يميزها الحدثة والأصالة والقيمة الاجتماعية المؤثرة، ويؤدي الإبداع إلى تطور نتائج تتصف بالحدثة والجدية من خلال تمويل أشياء في بيئة الإنسان، أما دوافع الإبداع فهي (ذاتية داخلية، بيئة خارجية، مادية ومعنوية، دوافع خاصة بالعمل الإبداعي). (عيسى، ٢٠٠٩: ٥)

3. **إدارة الموارد البشرية:** وهي القلب النابض للإدارة الحديثة لأنها تضطلع بوظائف ومهام تعزز مكانتها في الهيكل التنظيمي للمنظمة، وتجعلها وسيلة من وسائل البقاء والديمومة في النشاط والنجاح، وتكمن أهميتها في الاهتمام بالعاملين وتطوير خبراتهم وتنميتهم وتحفيزهم وهياكل أجور وأنظمة حوافز فاعلة. (الصغير وأحمد، ٢٠٠٧:

4. **تكنولوجيا المعلومات:** عرّف (Robbey, 1986: 516) المفهوم بكونه (أنظمة البرمجيات والحاسب والأجهزة والمعدات التقنيّة). أما (Hellriegel et al., 1999: 4) فقد وضع المفهوم بكونه (نظم مصممة على الحاسوب تساعد المنظمة ومواردها البشرية في جمع البيانات وتخزينها واسترجاعها). (Pdfactory.com). ويرى الباحثان أن هذه المؤشرات تنتم بالشمولية والترابط المعرفي فضلاً عن اعتماديتها دولياً من قبل البنك الدولي، لذا بالإمكان اعتمادها في المخطط الفرضي للبحث وبالتالي في الجانب العملي للبحث.

المبحث الثاني - التنمية المستدامة

في ظل المنافسة العالمية بين دول العالم كافة وبكل قطاعاتها وتحت مسمى اكتساب الميزة التنافسية في الأسواق الدولية والتمكن من النهوض في ساحة التنافس العالمي، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة أساساً لتمكين الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وديمقراطياً، وتسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة الداخلية لنفسها بهدف الحفاظ على مواردها الداخلية وضمان حوكمتها، ومنع نفوذ الدول المهيمنة من التحكم بها ومحاولة استنزافها، وبما جعل قطاع التنمية أساساً لحياة حرة وكريمة للشعوب كافة.

ويمكن القول أن التنمية المستدامة بمفهومها الشامل الخاص والعام تعد نشاطاً شاملاً للقطاعات كافة ولمختلف الدول وما فيها من أفراد أو جماعات، لذا يسعى هذا المبحث إلى دراسة أحوال الماضي وفهم تجاربه ومحاولة فهم الواقع واستغلال المعطيات وتغييره نحو الأفضل عبر التخطيط الفريد للمستقبل مع الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة المتاحة، بما فيها الموارد البشرية والمادية وامتلاك معلومات وبيانات فريدة من قبل القائمين على عملية التنمية. (صلاح، ٢٠١٨: ٣)

ووما تجدر الإشارة إليه أنه منذ تسعينيات القرن الماضي تغيرت النظرة إلى مفهوم التنمية وذلك عبر إعلان جوهانسبرغ، وظهر بشكل فريد وواضح مفهوم التنمية المستدامة، وبدأ من قمة الأرض الأولى في البرازيل (ريودي جانيرو) عام ١٩٩٢، فقد بدأ الحديث عن الأبعاد البيئية وكيفية تضمينها في التنمية، كي تكون تنمية مستدامة، وحق الأجيال القادمة في الحصول على بيئة نظيفة مستدامة والذي يعني التركيز على بيئة خالية من العوامل الخاصة بالتلوث العديدة مثل تلوث المياه والغلاف الغازي وثنائي أكسيد الكربون وظاهرة التصحر، ثم تلا ذلك تقرير التنمية الإنسانية العالمي عام ١٩٩٥ والذي أكد على (عنصر الاستدامة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية) وتلوث البيئة وأهمية عدم وجود الديون العامة التي تتحملها الأجيال القادمة، وهناك من يرى أن أول استخدام للتنمية المستدامة كانت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وتمت الإشارة إليه رسمياً من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧، والتي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر عام ١٩٨٣، برئاسة برونولاند رئيس وزراء النرويج وعضوية اثنان وعشرون شخصية من النخب كافة بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي. (الجوارين، ٢٠١٥: ٥)

ويمكن تعريف التنمية المستدامة ب(رسم الخطط والاستراتيجيات لتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية في منطقة محددة لتحقيق تنمية اجتماعية وصحية ومجتمعية وتحسين مستوى الحياة). (الدويكات، ٢٠١٦: ١٣)

أما الأمم المتحدة فقد عرفت المفهوم بكونه (مصطلح اممي يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية والتأكيد على التماثل الاقتصادي-الاجتماعي شريطة أن تؤدي الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة). (بشارة، ٢٠١٥: ٦)

أما (WCED, 1987: 843) فقد حدد المفهوم بكونه (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية والأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي)

منظمة الأغذية والزراعة العالمية كان لها تعريفها الخاص بها للمفهوم (إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي، على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصورة مستمرة بحيث لا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفناء والقبول). (الحسن، ٢٠١١: ٩)

ولذا يرى الباحثان أنه بالإمكان صياغة التعريف الآتي للتنمية المستدامة وهو (عملية تطوير الحياة الإنسانية بالتزامن مع مقدرات وقابليات أنظمة البيئة الثابتة والمتغيرة).

خصائص التنمية المستدامة:

لما كانت التنمية المستدامة تتمتع بأهمية بالغة، لذا فإنها تمتاز بخصائص عدة منها الآتي:

1. التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى لحمايتها.
2. تلبية حاجات الفرد الأساسية والضرورية في الغذاء والدواء والصحة والتعليم لتحسين الأوضاع البشرية العامة.
3. تحافظ على عناصر البيئة الحيوية ومركباتها الأساسية.
4. تعتمد على التنسيق بين سلبات استخدام الموارد والاتجاهات العامة للاستثمار.

مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن إيجاز هذه المبادئ بالآتي:

1. تعتمد على التخطيط بشكل رئيس وجيد.
2. تعتمد على مشاركات المجتمع المحلي عند وضع ركائز التخطيط واستراتيجياته.
3. العدالة.
4. التوافق.
5. التطبيق.
6. الابتكار البيئي. (الدويكات، ٢٠١٦: ٧)

بينما يرى (Vargas, 2016: 5) أن مبادئ التنمية المستدامة هي:

1. الأفكار.
2. العمل الجاد.
3. التغيير.

في حين حدد (bohothe, blogspot.com) أن هذه المبادئ تتمثل بالآتي:

1. النمو التراكمي، مثل القضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.
2. النمو الاقتصادي النظيف، تعني أقل قدر من الطاقة المركزة اجتماعياً واقتصادياً وبشرياً.
3. توليد الوظائف وفرص العمل، عبر ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر.
4. معدل منتظم من زيادات السكان.
5. زيادة الإنتاج كبير الحجم.
6. إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر.
7. زيادة دور المدراء في تحقيق التنمية المستدامة.

ولكن كان لمجلس الاستشارات الأوروبي البيئي رأي آخر في هذا السياق، إذ حدد مبادئ التنمية المستدامة بالآتي:

1. العلمية.
2. المعنوية.
3. الأخلاقية.
4. التعليمية.
5. الاقتصادية.
6. الصحة. (Environmental Advisory Council, 2013: 4)

أبعاد التنمية المستدامة:

حدد (أبو جودة، ٢٠١١: ١٣) ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وتتمثل بالآتي:

1. البعد الاجتماعي (القضاء على الفقر، دعم العمالة، المساواة بين الرجل والمرأة، البيئة الاقتصادية السليمة وفرص تعليم متساوية).
2. البعد الاقتصادي (شمولية التنمية، زيادات في متوسط الدخل، تحسين نوعية السلع، الاستثمار الأجنبي المباشر).
3. البعد البيئي (مدى كفاءة النظام البيئي، التوزيع الأمثل للموارد).

مؤشرات التنمية المستدامة:

حددت الأمم المتحدة عدة مؤشرات للتنمية المستدامة وهي كما يلي:

1. القضاء على الفقر: تكون حسب النسبة المئوية لسكان المؤهلين الذين تشملهم برامج الحماية الاجتماعية:
2. تحقيق الأمن الغذائي: عدد العاملين بمجال الإرشاد الزراعي لكل ألف مزارع.
3. الحياة الصحية السليمة: وفيات حوادث الطرق لكل مائة ألف من السكان.
4. جودة التعليم: معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للرجال والنساء.

5. المساواة بين الرجال والنساء: النسبة المئوية للنساء اللواتي أعمارهن بين (٢٠-٢٤) سنة.
6. إدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي: النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي التي تتم معالجتها.
7. مستويات طاقة معقولة: معدل تحسن الطاقة الأولية.
8. تعزيز النمو الاقتصادي: معدل توظيف الشباب حسب القطاعات الرسمية.
9. بيئة تحتية مرنة: إجمالي انبعاثات الغازات ذات الصلة بالصناعة.
10. المساواة في الدخل: النسبة المئوية للأسر التي يقل دخلها عن خمسون بالمئة في متوسط الدخل. (برنامج الأمم المتحدة، ٢٠١٥)

المبحث الثالث - الجانب العملي والتطبيقي

سيتم من خلال هذا المبحث عرض وتحليل نتائج البحث (تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة) دراسة استطلاعية لعينة من موظفي كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، وذلك من خلال عرض الأوساط الحسابية لتشخيص الإجابات للعينة والانحرافات المعيارية لتقدير مدى التشتت في الإجابات والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لتحديد درجة التجانس في الإجابات وترتيب فقرات البحث وترتيب الأسبقية وبما يساعد في عمليات التحليل والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات لمعرفة درجة اهتمامات العينة المبحوثة على المستوى العام والفرعي لمتغيرات البحث، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ومحسوراً ما بين (١-٥) في إجابات أفراد العينة وعلى خمسة مستويات وعلى وفق الفئات، وتكون الفئات على النحو الآتي:

الفئة الأولى من 1-1,79 وتمثل إجابة غير متفق تماماً.

الفئة الثانية من 1,8-2,59 وتمثل إجابة غير متفق.

الفئة الثالثة من 2,6-3,39 وتمثل إجابة متفق لحد ما.

الفئة الرابعة من 3,4-4,19 وتمثل إجابة متفق.

الفئة الخامسة من 4,2-5 وتمثل إجابة متفق تماماً.

أولاً : وصف وتشخيص متغيرات البحث

تم احتساب قيمة الوسط الفرضي عبر جمع أقل قيمة للمقياس مع أعلى مقياس (1+5) ومن ثم تقسيم الناتج على (2) ليكون الناتج الوسط الفرضي البالغ (3)، هذا وقد تم استخدام الوسط الحسابي لقياس توجه إجابة العينة المبحوثة والانحراف المعياري لتحديد مستوى التشتت ومعامل الاختلاف لتحديد أسبقية الأبعاد. وقد اعتمد أربعة أبعاد لاقتصاديات المعرفة، أما التنمية المستدامة فقد تم اعتماده كبعد أحادي وكما موضح أدناه:

جدول (1) الوصف والتشخيص للمتغير المستقل

أبعاد اقتصاديات المعرفة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأسبقية
الأداء التنظيمي	4.989	0.657	0.131	الثالث
الإبداع	4.451	0.528	0.118	الثاني
إدارة الموارد البشرية	4.356	0.663	0.152	الرابع
تكنولوجيا المعلومات	4.672	0.537	0.114	الأول
المجموع	4.617	0.596	0.128	

المصدر : إعداد الباحثان باعتماد مخرجات (SPSS V20).

يتضح من الجدول (1) أن أعلى وسط حسابي كان لبعده الأداء التنظيمي وقد بلغ (4.989) أي أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) و بانحراف معياري (0.657) أي بمستوى تشتت منخفض، أما أقل وسط حسابي فقد كان لبعده إدارة الموارد البشرية إذ بلغ (4.356)، وقد تجاوز الوسط الفرضي البالغ (3) و بانحراف معياري (0.663) ومعامل اختلاف (0.152)، أما إجمالي اقتصاديات المعرفة فقد بلغت (4.617) و بانحراف معياري (0.596) ومعامل اختلاف (0.128) وهذا يدل على أن هناك اهتمام عالي من العينة المبحوثة باقتصاديات المعرفة.

جدول (2) الوصف والتشخيص للمتغير التابع

أسئلة التنمية المستدامة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأسبقية
Y1	4.005	0.656	0.163	السادس
Y2	4.358	0.688	0.157	الخامس
Y3	4.258	0.532	0.124	الأول
Y4	3.986	0.757	0.189	التاسع
Y5	4.331	0.758	0.175	الثامن
Y6	3.887	0.538	0.138	الرابع
Y7	4.689	0.811	0.172	السابع
Y8	4.368	0.542	0.125	الثاني
Y9	4.358	0.559	0.128	الثالث
المجموع	4.248	0.649	0.152	

المصدر: إعداد الباحثان باعتماد مخرجات (SPSS V20).

يتضح من الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للفقرات التي جرى بموجبها قياس المتغير التابع بفقراته، ويتبين أن الفقرة (Y6) قد حصلت على أدنى وسط حسابي، إذ بلغ (3.887) و بانحراف معياري (0.538) ومعامل اختلاف (0.138)، أما أعلى وسط حسابي كان للفقرة (Y7) وقد بلغ (4.689) و بانحراف معياري (0.811) ومعامل اختلاف (0.172)، أما إجمالي التنمية المستدامة فقد بلغ الوسط الحسابي لها (4.248) و بانحراف معياري (0.649) ومعامل اختلاف (0.152) وهذا يدل على أن هناك توجه واهتمام من العينة المبحوثة بالتنمية المستدامة.

ثانياً: اختبار الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

تم اختبار فرضية الارتباط بين المتغير المستقل والتابع عبر برنامج (SPSS V 20) وقد تم اختبار الارتباط عند مستوى المعنوية البالغ (0.001) وكما تم اعتماد معامل ارتباط (Pearson correlation coefficient) بين أبعاد المتغير المستقل وهي (الأداء التنظيمي، والإبداع، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجية المعلومات) والمتغير التابع التنمية المستدامة بعده متغير أحادي وكما موضح أدناه:

جدول (3) ارتباط المتغير المستقل بالتابع

أبعاد اقتصاديات المعرفة	التممية المستدامة
الأداء التنظيمي	Pearson correlation coefficient
	0.620
الإبداع	Sig
	0.000
إدارة الموارد البشرية	Pearson correlation coefficient
	0.593
تكنولوجيا المعلومات	Sig
	0.000
الإجمالي	Pearson correlation coefficient
	0.711
	Sig
	0.000
	Pearson correlation coefficient
	0.468
	Sig
	0.000
	Pearson correlation coefficient
	0.537
	Sig
	0.000

المصدر: إعداد الباحثان باعتماد مخرجات (SPSS V20).

يتضح من الجدول (3) أن كل أبعاد اقتصاد المعرفة يرتبط إيجابياً بدلالة إحصائية مع التميمية المستدامة، إذ كان كل معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0.000)، كما ويتبين أن إجمالي الارتباط بين اقتصاديات المعرفة و التميمية المستدامة قد بلغت (0.537) عند مستوى معنوية (0.000).

ثالثاً: اختبار التأثير بين المتغير المستقل على المتغير التابع

تم اختبار فرضية التأثير للمتغير المستقل على التابع عبر برنامج (SPSS V 20) وقد تم اختبار الارتباط عند مستوى المعنوية البالغ (0.001) وكما تم اعتماد معامل التأثير (B) ومعامل التفسير (R2) و قيمة (F) بالمقارنة مع قيمة (F) الجدولية البالغة (1.96) بين أبعاد المتغير المستقل وهي (الأداء التنظيمي، والإبداع، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات) والمتغير التابع التميمية المستدامة بعده متغير أحادي وكما موضح أدناه:

جدول (4) تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع

أبعاد اقتصاديات المعرفة	التممية المستدامة
الأداء التنظيمي	B
	0.656
	R2
الإبداع	F
	0.452
	B
إدارة الموارد البشرية	R2
	3.546
	F
تكنولوجيا المعلومات	B
	0.588
	R2
الإجمالي	F
	4.338
	B
	R2
	0.635
	F
	B
	0.573
	R2
	F
	0.410
	B
	R2
	6.541
	F
	B
	0.559
	R2
	F
	0.473
	5.329

المصدر: إعداد الباحثان باعتماد مخرجات (SPSS V20).

يتضح من الجدول (4) ان كل اقتصاد المعرفة بأبعاده تؤثر بدلالة إحصائية مع التنمية المستدامة، إذ كانت كل قيم (F) المحسوبة أعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.96)، كما ويتبين أن إجمالي التأثير بين اقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة قد بلغت (0.559) وأن معامل التفسير (R2) قد بلغ (0.473)، أي أن (47.3%) من التنمية المستدامة جاء من اقتصاديات المعرفة، وأن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (5.329) وهي أعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (1.96)، وهذا يدل على وجود تأثير لاقتصاديات المعرفة على التنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تبين وجود اهتمام للعينة المبحوثة بمؤشر تكنولوجيا المعلومات كأحد مؤشرات اقتصاديات المعرفة، إذ حصل هذا المؤشر على الترتيب الأول في الأسبقية بوسط حسابي قدره 4,672 وانحراف معياري قدره 0,537 ومعامل اختلاف قدره 0,114، ثم تلاه مؤشر الإبداع في الترتيب الثاني في الأسبقية وبوسط حسابي قدره 4,451 وانحراف معياري قدره 0,528 ومعامل اختلاف 0,118، ويعزى ذلك إلى دور كلاً من تكنولوجيا المعلومات والإبداع في قياس اقتصاديات المعرفة من حيث الأجهزة والآلات والحواسيب والاتصالات والمعلومات والبيانات، علاوة على دور عمليات الإبداع المعرفي في هذا السياق، ثم تلاهما كل من الأداء التنظيمي، الذي حصل على الترتيب الثالث في الأسبقية، أما إدارة الموارد البشرية فقد حصلت على الأسبقية الرابعة.

2. تأثر وجود اهتمام عالٍ وكبير للعينة المبحوثة بكل مؤشرات اقتصاديات المعرفة، إذ بلغ إجمالي الوسط الحسابي لهذه المؤشرات ما مقداره 4,617 وانحراف معياري 0,596 ومعامل اختلاف 0,128.

3. اتضح وجود اهتمام بالغ الأهمية للعينة المبحوثة بمبادئ التنمية المستدامة وتحديدًا مبدأ (الأخلاقية) إذ حصل على الترتيب الأول في الأسبقية وبوسط حسابي قدره 4,258 وانحراف معياري 0,532 ومعامل اختلاف 0,124، ويعود ذلك إلى أهمية المنظومة الأخلاقية في توفير القاعدة الأساس لتحقيق التنمية المستدامة لما تحمله من قيم ومبادئ عليا هي الأساس للمدونة الأخلاقية الكفيلة بتحقيق أسرع للتنمية المستدامة. وتلتها في الأهمية مبدأ الجوانب الصحية في ترتيب الأسبقية لما يحمله هذا الجانب من قيم عليا في تقديم خدمات صحية متميزة وبنى تحتية فريدة من نوعها تسهم في تكامل التنمية المستدامة وذلك بوسط حسابي قدره 4,368 وانحراف معياري قدره 0,542 ومعامل اختلاف قدره 0,125.

4. لوحظ أيضاً أن أفراد العينة المبحوثة كانوا ذوي اهتمام عالٍ بمبدأ السلوكية كأحد مبادئ التنمية المستدامة، إذ حصل على الترتيب الرابع في الأسبقية بوسط حسابي قدره 3,887 وانحراف 0,538 ومعامل اختلاف 0,138، إذ يشكل السلوك القويم والصحيح ركناً فاعلاً لتكامل التنمية المستدامة وعنصراً فاعلاً من عناصر وجودها، وتلتها مبدأ المعنوية في ترتيب الأسبقية، إذ حصل على التسلسل الخامس وبوسط حسابي قدره 4,358 وانحراف

- معباري قدره 0,688 واختلاف 0,157، وتلتها بالمرتبة السادسة (العلمية) بترتيب الأسبقية في تواجد التنمية المستدامة وذلك بوسط حسابي 4,005 وانحراف 0,656 ومعامل اختلاف قدره 0,163.
5. بلغ الوسط الحسابي لتوجهات واهتمامات العينة المبحوثة بالتنمية المستدامة وذلك بوسط حسابي قدره 4,24 وانحراف قدره 0,649، وهذا يدل على الاهتمام العالي بالتنمية المستدامة.
6. تبين من النتائج أن كل مؤشرات اقتصاديات المعرفة ترتبط إيجابياً ومعنوياً مع مبادئ التنمية المستدامة، وقد بلغت قيمة الارتباط 0,537 وهي قيمة عليا معنوياً.
7. أما تأثيرات اقتصاديات المعرفة في مبادئ التنمية المستدامة فقد كانت شديدة التأثير، إذ كانت قيمة F المحسوبة أعلى من قيمة F الجدولية وبمقدار 1,96، وبلغت قيمة التأثير 0,55، ومعامل التفسير كان قد بلغ 0,473، أي أن ما مقداره 47,3% من مبادئ التنمية المستدامة هي من تأثيرات اقتصاديات المعرفة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للبحث التي تنص على (تؤثر اقتصاديات المعرفة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في تحقيق التنمية المستدامة).

2. التوصيات

يوصي الباحثان بما يأتي:

- أ. يتوجب على الإدارات العليا للمنظمات أفراد وجماعات الاهتمام الكبير بمؤشر تكنولوجيا المعلومات نظراً لما يقدمه من مزايا متعددة في مجال أنظمة المعلومات والدعم الإداري وتقديم التقارير المالية في غضون ثوانٍ معدودة وتقليل الخسائر والأضرار مما يزيد من الإيرادات المتحققة، إضافة إلى أنها تحقق وفرة في الموارد التعليمية من مستلزمات مرئية وصوتية في التعليم والتعلم عن بعد، ودورها كذلك في قطاع الصحة عبر تسجيل بيانات المرضى وتحليلها وإعداد نظام غذائي لهم وتحقيق العدالة الصحية وتأثير ذلك في الجوانب السلوكية والأخلاقية والعلمية لتحقيق الاستدامة.
- ب. تتكيف الإدارات العليا والوسطى للمنظمات بدور الإبداع وأنواعه في إيجاد أفضل الحلول للمشكلات كافة ذات الطابع المجتمعي والمنظمي والفردى والجماعي عبر التأكيد على أنواع الإبداع المختلفة والمتمثلة بالآتي:
- 1) الإبداع الشخصي: ويكون الإبداع هنا حالة تقاس على الحالة الفردية.
 - 2) الإبداع الجماعي: مرتبط بعمل الجماعات.
 - 3) الإبداع المنظمي: ناجم عن وجود بيئة المنظمات التي تحاول اخراج الطاقات الإبداعية الدفينة لدى الأفراد لكي يتم تحويل ذلك إلى عمل منظمي.
- ج. على إدارات المنظمات والدول إعطاء أهمية للأداء التنظيمي كأحد مؤشرات اقتصاديات المعرفة لكي تتمكن المنظمات من إحداث قفزة نوعية متكاملة في اقتصاديات المعرفة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة بشكلها الريادي والفريد.
- د. هناك توجه عام للاهتمام بمؤشرات اقتصاديات المعرفة كونها سلسلة من حلقات متكاملة لقياس مدى نجاح المنظمات في امتلاك اقتصاديات المعرفة، وعلى المنظمات الاستفادة المثلى من المنظمات الرائدة في مسيرة

اقتصاديات المعرفة واستخدام المقارنات المرجعية للوصول إلى مستوى متقدم في اقتصاديات المعرفة وبالتالي وصولها لأبرز النتائج في استخدام مؤشرات اقتصاديات المعرفة لقياس مدى تقدمها.

هـ. على إدارات المنظمات دعم الجوانب الأخلاقية لديها كونه القاعدة الأساس لتحقيق التنمية المستدامة لما تحمله المنظومة الأخلاقية من قيم ومبادئ عليا، مع إمكانية إقامة ندوات، حلقات، ورش عمل، ندوات تدريبية لدعم المنظومة الأخلاقية في المنظمات كونها الركن الأساس لتحقيق وامتلاك التنمية المستدامة.

و. على الإدارات العليا للمنظمات توفير الدعم الضروري لقطاع الصحة من حيث الخدمات الصحية المتميزة والبنى التحتية وصناعات الأدوية المتميزة للوصول إلى حالة التكامل مبادئ التنمية المستدامة المنشودة، وهذا يتطلب رصد المبالغ الضخمة ونفقات عالية في الموازنة العامة للدول لدعم هذا القطاع وبما يحقق التنمية المثلى.

ز. ضرورة إنشاء مؤسسات تدريبية ومعاهد متقدمة قادرة على مواكبة المعاهد العالمية والدولية لدعم برامج التنمية المستدامة والوصول بها للتميز الأمثل.

المصادر

1. أبو الشامات، محمد أنس، (٢٠١٢)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، كلية الاقتصاد-جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد رقم ١.
2. أبو جودة، الياس، (٢٠١١)، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إصدارات الدفاع الوطني اللبنانية، بيروت.
3. إصدارات الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، أهداف التنمية المستدامة، مؤتمر قمة الأمم المتحدة، مركز أنباء الأمم المتحدة، نيويورك.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنساني، (٢٠٠٣)، تقرير التنمية الإنسانية العربية.
5. بشارة، أحمد، (٢٠١٥)، التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشرات، مقال على الشبكة الدولية.
6. الجوارين، عدنان، (٢٠١٥)، التنمية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات، جامعة البصرة.
7. الحسن، عبد الرحمن محمد، (٢٠١١) التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، جامعة بخت الرضا، الخطوم.
8. الدويكات، براء، (٢٠١٦)، خصائص التنمية المستدامة، الشبكة الدولية (موضوع).
9. السبعوي، محمد يونس محمد، (٢٠١٥)، إسهام جاهزية الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة المعرفة، دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي دائرة صحة وكهرباء نينوى، جامعة تكريت، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ٣٣.
10. الشمري، محمد جبار والحدراوي، حامد كريم، (٢٠١٥)، اقتصاد المعرفة، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، مجلة الغري الاقتصادية والإدارية.
11. الصغير، قراوي أحمد وأحمد ابراهيمي، (٢٠٠٧)، إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
12. صلاح، رزان، (٢٠١٨)، مفهوم التنمية المستدامة، الشبكة الدولية (موضوع).
13. طاهر، محمد جبار، (٢٠١١)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة.
14. عباس، محسن خضير، (٢٠١٥)، دور إدارة المعرفة في تحقيق التنمية البشرية، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة واسط.
15. العتيبي، سعد مرزوق، (٢٠١٠)، خزن المعرفة، مركز المدينة المنورة للعلوم الهندسية، الرياض.
16. علّة، مراد، (٢٠١٢)، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، دراسة نظرية-تحليلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير-جامعة الجزائر.
17. علي، نبيل وحجازي نادية، (٢٠٠٥)، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، العدد ٣١٨.
18. عيسى، حسن أحمد، (٢٠٠٩)، سايكولوجية الإبداع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان.
19. فاروق، رؤوف عبدالخالق، (٢٠٠٥)، اقتصاد المعرفة في العالم العربي، مشكلاته وأفاق تطوره، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي.
20. الكبيسي، صلاح الدين، (٢٠٠٥)، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
21. الكبيسي، صلاح الدين، وعواد كريم، (٢٠٠٢)، إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، بغداد.
22. مروان، محمد، (٢٠١٧)، تعريف اقتصاد المعرفة، شبكة موضوع العربية الدولية.
23. مسعي، سمير، (٢٠١٥)، اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة العربي بن معدي، الجزائر.
24. مؤتمن، منى، (٢٠٠٤)، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، عمان.
25. الموصللي، محمد وليد، (٢٠٠٦)، اقتصاد المعرفة، مجلة الاقتصادية، العدد ٢٧٢.

26. نجم، عبود نجم، (٢٠٠٨)، إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
27. الياسري، أكرم محسن وحسين، ظفر ناصر، (٢٠١٣)، أثر عمليات إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي في الأداء الاستراتيجي (بحث مستل) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥ العدد ٣.
28. Environmental Advisory Council, (2013). Principles of sustainable development.
29. Hadad, Shahrazad. (2017). Characteristics and dimensions, journal of management, Dynamics in the knowledgement economy.
30. Marite Kiriava. (1995). dist in organizations, riga technical university, Berlin. Germany.
31. Mertines, Kai & Heisig, Peter & Vorbeck, Jens. (2003). Knowledge management the best practices, 2nd springer Verlag Berlin.